الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/31/270
S/12210
13 October 1976
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والثلاثون
البند ٢٩ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط

مجلس الامن
السنة الحادية والثلاثون

تقرير الأمين العام

١ — اتخذت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ٢٤٢٩ المنعقدة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، القرار ٣٤١٤ (د — ٣٠) بشأن الحالة في الشرق الأوسط . وفي الفقرة ٥ من ذلك القرار ، رجت الجمعية العامة من الأمين العام اعلام جميع من يعنيهم الأمر بذلك القرار ، بما في ذلك الدولتان اللتان ترأسان مؤتمر السلام بشأن الشرق الأوسط ، ومتابعة تنفيذه ، ورفع تقرير عن ذلك الى مجلس الأمن والى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين .

٢ — وقد أحال الأمين العام القرار ٣٤١٤ (د — ٣٠) الى وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ، بصفتهما الدولتين اللتين ترأسان مؤتمر السلام بشأن الشرق الأوسط ، وذلك برسالتين متماثلتين مؤرختين في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ . وفي اليوم نفسه ، أحال الأمين العام نص القرار المذكور الى مجلس الأمن . ووجه الأمين العام ، لدى قيامه بذلك ، اهتماما خاصا الى الفقرة ٤ التي رجت الجمعية العامة فيها من مجلس الأمن ان يتخذ جميع التدابير اللازمة للتنفيذ السريع لجميع ما يتصل بهذا الموضوع من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الرامية الى اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط عن طريق تسوية شاملة تتوضع باشتراك جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وفي نطاق الأمم المتحدة .

٣ — وعاد مجلس الامن للانعقاد في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ، وفقا لمقرر اتخذه في قراره ٣٨١ (١٩٧٥) المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، لمواصلة المناقشة حول مشكلة الشرق الأوسط ، بما في ذلك قضية فلسطين ، آخذا بعين الاعتبار جميع ما يتصل بهذا الموضوع من قرارات الأمم المتحدة . وخصص المجلس ١٠ جلسات لهذه المناقشة عقدت في الفترة من ١٢ الى ٢٦ كانون الثاني/يناير (١) ، لكن لم تتخذ فيها أية قرارات . وجدير بالذكر ايضا ان مجلس الأمن عقد بعد ذلك ثلاث مجموعات من الجلسات ، عقدت أولاها بناء على " طلب من باكستان والجمهورية العربية

(١) أنظر: S/PV.1870-1879 .

الليبية للنظر في الحالة الخطيرة الناجمة عن التطورات الأخيرة في الأراضي العربية المحتلة " في الفترة من ٢٢ الى ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٦ (٢) ، وعقدت الثانية بشأن " الحالة في الأراضي العربية المحتلة " في الفترة من ٤ الى ٢٦ ايار/مايو ١٩٧٦ (٣) ، والمجموعة الثالثة بشأن " مسألة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف " في الفترة من ٩ الى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٧٦ (٤) . وبالمثل ، لم يتخذ مجلس الأمن اية قرارات في هذه الجلسات .

٤ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ، وفي اختتام مناقشة مجلس الامن بشأن مشكلة الشرق الاوسط ، بما في ذلك قضية فلسطين ، أدلى الامين العام ببيان لاحظ فيه أن مناقشات المجلس قد شددت على البعد الفلسطيني لمشكلة الشرق الاوسط كما أكدت من جديد حق جميع الدول في المنطقة في العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها . وأبلغ الأمين العام المجلس أنه سيتصل بالدولتين اللتين ترأسان مؤتمر السلام بشأن الشرق الأوسط والأطراف المعنية ، فيما يتعلق باتخاذ مزيد من الخطوات لاستئناف عملية التفاوض . ووجه الامين العام في اليوم التالي رسالتين متماثلتين الى الدولتين اللتين ترأسان المؤتمر ذكر فيهما أنه يشعر بالقلق ليس ازاء الاخطار الواضحة التي ينطوي عليها تجمد الموقف وركود مشكلة الشرق الاوسط فحسب بل وازاء احتمال المصاعب التي يمكن أن تنشأ حين تواجه آجال محددة جديدة بشأن حفظ السلم في غيبة أي تقدم تجاه التسوية . ثم طلب الأمين العام الى رئيس المؤتمر ابلاغه بآرائهما حول السبل الكفيلة باحراز تقدم صوب ايجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط .

٥ - وردا على رسالة الأمين العام ، ذكر وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، في رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٦ (A/31/53-S/11985 ، المرفق) ، انه ليس ثمة سبيل موثوق لتحقيق اتفاق بشأن جميع المسائل التي تنطوي عليها أية تسوية في الشرق الأوسط سوى عن طريق استئناف أعمال مؤتمر جنيف للسلم . واشار كذلك الى أن مؤتمر جنيف للسلم ينبغي أن يكون معدا اعدادا جيدا كما ينبغي ان تشارك في أعماله جميع الأطراف المعنية مباشرة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بوصفهما الدولتين اللتين ترأسان المؤتمر .

٦ - وأشار وزير خارجية الولايات المتحدة ، في رده على الأمين العام المؤرخ في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٦ (أنظر: A/31/54-S/11991) ، الى انه لن تكون هناك فرصة لاحراز تقدم اذا ما مزق اطار التفاوض ، الذى أقيم أساسا حول قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ . وأشار وزير خارجية الولايات المتحدة الى ان الولايات المتحدة كانت قد وافقت على ان استئناف مؤتمر جنيف للسلم ، بعد الاعداد له اعدادا دقيقا ، من شأنه أن يخدم هدف تحقيق التقدم في عملية التفاوض والى انها اقترحت ، في هذا الصدد ، وكوسيلة عملية للسير قدما ، عقد مؤتمر تحضيري يشترك فيه

---

(٢) أنظر: S/PV.1893-1899 .

(٣) أنظر: S/PV.1916-1922 .

(٤) أنظر: S/PV.1924 و 1928 و 1933-1938 .

أولئك الذين اشتركوا حتى الآن في المفاوضات الرامية الى تحقيق تسوية في اطار مؤتمر جنيف للسلم. ومضى وزير خارجية الولايات المتحدة يقول ان الولايات المتحدة مستعدة لأن تنظر في عقد مشاورات ثنائية مع الاتحاد السوفياتي قبل عقد ذلك المؤتمر التحضيري.

٧ - وكمتابعة للرسالة الموجهة الى رئيسي المؤتمر، طلب الأمين العام الى ممثله الشخصي في مؤتمر السلام بشأن الشرق الأوسط، وكيل الأمين العام روبرتو إي. غويير، أن يقوم ببعثة استطلاعية الى الشرق الأوسط. وزار السيد غويير المنطقة في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير الى ٢ آذار/مارس ١٩٧٦ وأجرى مباحثات مع الأطراف المعنية في دمشق وعمان والقاهرة والقدس. واجتمع عقب زيارته للشرق الأوسط بكبار المسؤولين السوفيات في موسكو في ١٠ آذار/مارس ١٩٧٦ وبكبار المسؤولين الأمريكيين في واشنطن في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٦، وذلك بالنظر الى المسؤوليات التي يضطلع بها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بوصفهما الدولتين اللتين تترأسان مؤتمر جنيف للسلم.

٨ - وقرر الأمين العام، على أساس نتائج بعثة السيد غويير الاستطلاعية، ان يواصل جهوده لايجاد السبل والوسائل الكفيلة باستئناف عملية التفاوض. ولقد شعر الأمين العام، بادئ ذي بدء، بأن من المناسب اجراء اتصالات مع ممثلي الأطراف في مقر الأمم المتحدة. وسارت، في هذا الصدد، مفكرات متماثلة الى أولئك الممثلين، بما فيهم ممثل منظمة التحرير الفلسطينية، في ١ نيسان/ابريل ١٩٧٦. وطلب الأمين العام في هذه المفكرات الى الأطراف المعنية ان تبلغه بما يكون لديها من أفكار ذات طبيعة اجرائية او موضوعية بشأن التدبير الذي ينبغي على الأمم المتحدة أن تتخذه بغية كسر الجمود الذي انتاب جهود السلام.

٩ - ورحبت جميع الأطراف المعنية في ردودها بمبادأة الأمين العام. وأعربت الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر مرة أخرى عن مطالبتها بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧. كما أكدت الحاجة الماسة الى حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط. وذكرت مصر انها تود من الأمين العام ان يواصل جهوده لاحياء عملية التفاوض، التي ينبغي أن تركز على استئناف مؤتمر جنيف للسلم مع اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية اشتراكا كاملا. وأكد الاتحاد السوفياتي في رده أن أنسب محفل لوضع حل لمشكلة الشرق الأوسط هو مؤتمر جنيف للسلم، مع اشتراك جميع الأطراف المعنية مباشرة بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والدولتان اللتان تترأسان مؤتمر السلام. ونوه الاتحاد السوفياتي في رده أيضا بأنه ينبغي للأمين العام، في جهوده لاحياء عملية التفاوض، أن يعمل وفقا لما يتعلق بالموضوع من قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٣٣٧٥ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥. وشدد ممثل الولايات المتحدة، لدى ابلاغه رد حكومته الى الأمين العام، على أن الولايات المتحدة تعتزم أن تواصي اتصالاتها بنشاط مع الأطراف بشأن الجهود الكفيلة بتحقيق اتفاق من شأنه أن ينهي حالة الحرب في الشرق الأوسط حالما تتحسن الحالة في لبنان. وأكدت اسرائيل في ردها على أنها تؤيد عقد مؤتمر

جنيف للسلم من جديد من المشتركين الأصليين ، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وكذا وفقا للشروط المذكورة في الرسالتين المؤرختين في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ الموجهتين الى الأمين العام من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن مؤتمر جنيف للسلم (٥) .

١٠ - ويبدو جليا من الردود المذكورة اعلاه انه ، بالرغم من وجود اتفاق عام على ضرورة استئناف المفاوضات من أجل تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط ، ماتزال هناك خلافات هامة في الرأى بين الاطراف المعنية . وسيواصل الأمين العام جهوده الرامية الى استئناف عملية التفاوض .

- - - - -